**أبو زكريا الجزائري ومنهجه في كتاب "ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي"**

د. أحمد الشايب عرباوي

جامعة الوادي / الجزائر

مقدمة

ظهر علم أصول النحو في القرن الرابع للهجرة، بعد أن ازدهر علم النحو وتعددت مسائله وكثرت خلافاته، وكانت للعلماء في أصول النحو مصنفات منها:الأصول في النحو لابن السراج (316ه) والإيضاح في علل النحو للزجاجي (337ه) والخصائص لابن جني (392ه)، غير أنّ هذه الكتب، على شهرتها، لم تكن متخصصة في علم أصول النحو، وما المسائل الأصولية فيها إلا وقفاتٌ في الكتاب متناثرةٌ هنا وهناك. ويكاد يجمع الدارسون على أنّ أول كتاب متخصص ظهر في علم أصول النحو هو كتاب "لمع الأدلة في علم أصول النحو" لأبي البركات عبد الرحمن بن الأنباري (577ه) ، تلاه بعد قرابة أربعة قرون كتاب "الاقتراح في أصول النحو" لجلال الدين السيوطي (911ه)، هذان هما الكتابان اللذان تخصصا في علم أصول النحو وقد أطبقت شهرتهما الآفاق، ثم تتتالى العصور وتخلو الساحة من أي كتاب في هذا الفن[[1]](#endnote-2)، حتى يأتي العلاّمة الشيخ أبو زكريا يحي بن محمد الجزائري بكتابه " ارتقاء السيادة لحضرة شاه زاده في أصول النحو"، فكأنه بهذا الكتاب جاء ينفض عن هذا العلم غبار السنين ويعيده إلى الحياة من جديد.

أولا- التعريف بالمؤلف:

اسمه ونسبه:

هو يحي بن الفقيه الصالح محمد بن محمد بن عبد الله بن عيسى، أبو زكريا النايلي الشاوي[[2]](#endnote-3) الملياني الجزائري المالكي[[3]](#endnote-4).

مولده ونشأته:

ولد أبو زكريا يحي بن محمد الجزائري في مدينة مليانة،وهي مدينة تقع غرب العاصمة الجزائر على مسافة سبعين كيلومترا[[4]](#endnote-5)، ثم انتقل بعدها إلى مدينة الجزائر، وبالمدينتين نشأ وتربى، وتلقى العلوم فيهما على يد شيوخ أجلاء أمثال: الشيخ محمد بن محمد بهلول، والشيخ سعيد قدورة مفتي الجزائر، والشيخ علي بن عبد الواحد الأنصاري وغيرهم[[5]](#endnote-6).

سفره إلى مصر:

عندما بلغ الشيخ أربعًا وأربعين سنة شدّ الرحال إلى بيت الله الحرام بنية أداء فريضة الحج مارًّا بمصر، وهناك التقى بعلمائها وفضلائها، ثم لما قضى حجه عاد إلى مصر ثانية فروى عن علمائها وأجازوه بمروياتهم، من هؤلاء: الشيخ السلطان المزاحي، والشمس البابلي، والنور الشبراملسي[[6]](#endnote-7) ، ثم تصدّر للإقراء في الأزهر، كما قرأ هناك مختصر خليل وشرح الألفية للمرادي وعقائد السنوسي وغيرها.

سفره إلى بلاد الروم (تركيا):

دأب العلماء على حب السفر والترحال طلبًا للعلم وشوقًا إلى لقاء العلماء، ولذلك رحل الشيخ إلى تركيا مارًّا بالشام، وهناك بالجامع الأموي بدمشق عقد مجلسًا اجتمع فيه علماؤها وشهدوا له بالفضل التام، ومن دمشق توجه إلى تركيا حيث لقي الشيخ يحي المنقاري (1088ه)[[7]](#endnote-8) وحضر مجالس العلماء مع السلطان هناك وفسحوا له المجال للتدريس والإفادة.[[8]](#endnote-9)

عودته إلى مصر:

وأخيرًا عاد الشيخ إلى مصر، وصرف أوقاته إلى الإفادة والتأليف، وهناك قضى بقية حياته.

وفاته وآثاره:

توفي رحمه الله وهو مسافر من مصر إلى الحج بحرًا عام 1096ه الموافق 1685م، فدفن بالبرّ، ثم نقل رفاته ودفن بالقرافة بمصر[[9]](#endnote-10).

من أشهر تلاميذه ذلك الذي كتب أوفى ترجمة للشيخ وهو محمد أمين بن فضل الله المحبي الحموي، ومنهم الشيخ زين الدين البصري [[10]](#endnote-11)، والشيخ علي النوري والشيخ عبد العزيز الفراتي الصفاقسيان[[11]](#endnote-12).

أما مؤلفاته فأشهرها هذا الكتاب محل الدراسة وهو " ارتقاء السيادة لحضرة شاه زاده في أصول النحو"

وهو الكتاب الوحيد المطبوع، في حدود علمي، يضاف إليه مخطوطات أذكر منها:

* حاشية على شرح المرادي[[12]](#endnote-13)
* توكيد العقد فيما أخذ الله علينا العهد[[13]](#endnote-14)
* المحاكمات بين أبي حيان والزمخشري[[14]](#endnote-15)
* قرة العين في جمع البين في علوم التوحيد[[15]](#endnote-16)

ثانيا- التعريف بالكتاب:

الكتاب مختصر في علم أصول النحو، وهو يدخل في ما يطلق عليه الأقدمون بكونه رسالة في هذا الفن، ومن خصائصها أنها تقوم على الإيجاز دون التفصيل، وعلى الإشارة والتلميح دون المباشرة والتصريح، يعمد فيه المؤلف إلى جمع ما تفرق من كلام السابقين، وهذا ما يثبته المؤلف في قوله: " أردت أن أجمع مختصرًا من متفرقات كلامهم[[16]](#endnote-17)" وهو في ذلك يتوخى السهولة والتبسيط، يقول عن رسالته: " فانقادت سهلة مسهِّلة للتسهيل، فهي وإن كانت صغيرة الحجم فإنسان العين أقل من القليل[[17]](#endnote-18)."

تسمية الكتاب:

أراد المصنف أن يكون لكتابه العنوان الآتي: " ارتقاء السيادة لحضرة شاه زاده في أصول النحو"

من خلال العنوان، يظهر أنّ اسم هذا الكتاب، بل وجوده، ارتبط بهذا الحاكم وهو السلطان العثماني محمد إبراهيم خان[[18]](#endnote-19)، مدحه المصنف بقوله: " هو السلطان الخاشع لله، المتواضع لأهل الله، القامع لأعداء الله، السالك بالمسلمين أحسن سبيل..."[[19]](#endnote-20) وليس بين أيدينا ما يميط اللثام عن كنه هذه العلاقة بين الشيخ المصنف وهذا السلطان، لكن يظهر أنّ لهذا الخليفة علاقة حميمة بالعلم وأهله،فقد كانت له صلات مع علماء آخرين منهم الفقيه لطفي رياض زاده[[20]](#endnote-21) ، والشيخ أحمد بن لطف الله[[21]](#endnote-22) وغيرهما.

هذا وقد لقي هذا الكتاب الإطراء والمديح من قبل معاصريه علماءً كانوا أو تلاميذ للشيخ، يقول في ذلك المحبي: " وله مؤلف صغير في أصول النحو، جعله على أسلوب الاقتراح للسيوطي أتى فيه بكل غريبة، وجعله باسم السلطان محمد، وقرظ له عليه علماء الروم، منهم العلامة المنقاري قال فيه: لا يخفى على الناقد البصير، أن هذا التحرير كنسج الحرير، ما نسج على منواله في هذه العصور، تنشرح بمطالعته الصدور."[[22]](#endnote-23)

الهدف من التأليف:

دأب العلماء عبر العصور على تأليف خلاصات لعلم من العلوم، تبحروا فيه ، وكانت لهم فيه حلقات، وتتميز هذه الخلاصات ، وقد يسمونها كراسات، بالإيجاز مع مراعاة حاجة طالب العلم، فتعين المبتدئ وتذكر المنتهي، يقول المصنف عن كتابه: " أردت أن أجمع مختصرًا من متفرقات كلامهم يكون مرجعًا للنحوي في التعويل... فليثق من ظفر بها ببلوغ الأمنية والظفر بمسالك التعليل، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى ذروة المجد وكمال التكميل."[[23]](#endnote-24)

وهكذا يكون الهدف من التأليف تعليمي ابتداءً وانتهاءً.

أصول الكتاب:

من المؤكد أنّ أبا زكريا استقى كتابه من جملة كتب انتهت إليه، تناولت النحو العربي وأصوله، وهو الذي قال في ما أشرنا إليه قبل أنه استقاه من كتب متفرقة. لكن ما هي هذه الكتب؟ وما درجة الاستفادة منها؟ وهل هي في الاستفادة سواء؟

لم يصرح أبو زكريا بمصادره الأساسية، لكنه أشار إلى مكملاتها، يقول: "جمعت من كل باب من أبواب النحو ما إليه المرجع في التكميل من الخصائص والسراجية والكتاب الجليل"[[24]](#endnote-25)

هذه إذًا ثلاثة كتب: الخصائص لابن جني، أصول النحو لابن السراج، والكتاب لسيبويه.

أما المصدران الأساسيان اللذان قلّما يغيبان عن أي صفحة من صفحات الكتاب، فهما " لمع الأدلة في أصول النحو" لابن الأنباري، و"الاقتراح في أصول النحو" للسيوطي.

فابن الأنباري نستطيع أن نستشف تأثيره القوي في الكتاب من لغة أبي زكريا في مصنفه، من ذلك قوله في المقدمة: " أردت أن أجمع مختصرًا من متفرقات كلامهم يكون مرجعًا للنحوي في التعويل، لمع به أئمة النحو..."[[25]](#endnote-26) تأمل قوله: " مرجعًا للنحوي في التعويل، لمع به..."

أما قوله: "التعويل" فهي نفسها عبارة ابن الأنباري عندما تحدث عن فائدة علم أصول النحو، يقول: " وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل"[[26]](#endnote-27).

وأما قوله: "لمع به أئمة"، فللفعل "لمع" علاقة بعنوان رسالة ابن الأنباري " لمع الأدلة في أصول النحو"

وأما علاقة كتاب أبي زكريا بكتاب الاقتراح للسيوطي فنلمسها في ألفاظ أبي زكريا نفسه أيضًا، يقول أبو زكريا: " فجمعتها ورتبتها على أبواب أصول الفقه"[[27]](#endnote-28)، يقول السيوطي: " ورتبته على نحو ترتيب أصول الفقه في الأبواب والفصول والتراجم" [[28]](#endnote-29)، نضيف إلى ذلك شهادة تلميذه المحبي الذي يقول عن كتاب شيخه: " له مؤلف صغير في أصول النحو جعله على أسلوب الاقتراح للسيوطي"[[29]](#endnote-30)

ترتيب الكتاب:

رتب أبو زكريا كتابه، كما قال، على مقدمة وسبعة كتب، تضمنت المقدمة أهم ما ينبغي لطالب علم أصول النحو أن يعلمه من تعريف أصول النحو، وتعريف النحو، وتعريف اللغة، ووضعها، والحكم النحوي...الخ، أما الكتب السبعة فهي:

الكتاب الأول: في السماع.

الكتاب الثاني: في الإجماع.

الكتاب الثالث: في القياس والعلة ومسالكها وقوادحها.

الكتاب الرابع: في الاستصحاب.

الكتاب الخامس: في أدلة شتى.

الكتاب السادس: في التعارض والترجيح.

الكتاب السابع: في أحوال المستنبط لهذا العلم، تناول فيه لمحة موجزة عن تاريخ علم النحو وأشهر أعلامه، منتهيا

بعرض الشروط التي ينبغي أن تتوفر في من يريد أن يرتقي من رتبة التقليد إلى رتبة الاطلاع على الدليل.

ولو وضعنا كتاب أبي زكريا وسطًا بين رسالتي ابن الأنباري من جهة وكتاب الاقتراح للسيوطي من جهة أخرى، لوجدناه استفاد من رسالتي ابن الأنباري في الأساسيات، فمنها جل التعاريف ومسائل أصول النحو، وكذا ترتيب أبواب الكتاب، لكن بإضافة مسائل لم يذكرها ابن الأنباري، كقضايا اللغة تعريفًا ونشأة وغيرها، والإجماع الذي هو أصل نفتقده في لمع الأدلة، وإطلاق مصطلح "السماع" على "النقل" عند ابن الأنباري وهكذا.

أما مع السيوطي، فيكاد يكون ارتقاء السيادة هو تلخيصٌ للاقتراح مع فوارق بسيطة[[30]](#endnote-31).

والخلاصة أنّ ما صنعه أبو زكريا الجزائري في كتابه "ارتقاء السيادة" يكاد يكون صنيع السيوطي الذي في علاقته مع رسالتي ابن الأنباري يقول: "وقد أخذت من الكتاب الأول اللباب، وأدخلته معزوا إليه في خلل هذا الكتاب، وضممت خلاصة الثاني في مباحث العلة."[[31]](#endnote-32)

يقصد السيوطي أنه استفاد في الأساسيات من رسالة ابن الأنباري "لمع الأدلة في أصول النحو"، أما الحديث عن العلة فقد كان زبدة ما في رسالة " الإغراب في جدل الإعراب" لابن الأنباري.

أسلوب الكتاب:

بدا أسلوب المصنف في مطلع الكتاب أسلوبًا يتناسب مع عصره، مقيّدًا بالسجع مثقلاً به، ولعل السبب في ذلك أنّ المقام مقام مدحٍ وإطراء، مدح للسلطان وإشادة بالكتاب، حتى إذا شرع في عرض المادة العلمية زال السجع واستعملت لغة التخصص من دقة وإيجاز ومباشرة.

ثالثا- منهج أبي زكريا في كتابه:

كان أبو زكريا متميزًا في كتابه، له منهجه الخاص، فلقد كانت مصادر الكتاب ثابتة اعتمد في الاستفادة منها على الإيجاز مع التركيز، كما كانت له اختياراته، وطريقته الخاصة في الاقتباس، وكانت له آراؤه وشواهده.

1. مصادر المادة العلمية للكتاب:

استقى أبو زكريا الجزائري مادة كتابه من أهم ما وقع بين يديه من كتب في أصول النحو وأبرزها:

الخصائص لابن جني، ولمع الأدلة لابن الأنباري، والاقتراح للسيوطي. وما دام الهدف من الكتاب هو تقريب هذا العلم من طالب العلم المبتدئ ومساعدتُه على أن يستفيد من مصادر أصول النحو بشكل غير مباشر، فإنّ الشيخ دأب على الاعتماد على هذه الكتب في التعاريف وفي أشهر المسائل دون تصرف كبير، لا في اللفظ ولا في المضمون، وهذه نماذج من ذلك:

* يقول مثلا في فائدة علم أصول النحو: " وفائدة الأصول التعويل على إثبات الحكم بالحجة؛ ليرتفع عن حضيض التقليد"[[32]](#endnote-33)، وفي هذا يقول ابن الأنباري: "وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل."[[33]](#endnote-34)
* وفي تعريف اللغة يقول" اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن مرادهم"[[34]](#endnote-35)، وهو تعريف أبدعه ابن جني واعتمده العلماء بعده، يقول ابن جني: " أما حدها فإنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم."[[35]](#endnote-36)
* وفي القبائل التي لا يُحتج بكلامها، يقول: "ولم يُؤخذ عن غير ما ذكر من قبائلهم، ولا عن حضري منهم، أو مخالطِ الحضرِ كَلَخْمٍ وجُذَامَ وتغلِبٍ ونمِرٍ وبَكْر وعبد القيس، وأزْدِ عُمَان، وأهل اليمن ، وبني حنيفة، وسكان اليمامة، وسكان الطائف، ولا من ثقيف وحاضرة الحجاز، لمخالطتهم الأمم وقت الأخذ عنهم."[[36]](#endnote-37) وهو الكلام نفسه الذي نجده عند السيوطي في كتابيه: الاقتراح والمزهر.[[37]](#endnote-38)
* وفي حديثه عن جواز القياس على القليل ورفضه في ما هو أكثر منه، وذلك عندما تنسب إلى ركوبة وحلوبة تقول ركبيّ وحلبي قياسًا على شنئي نسبة إلى شنوءة على قلتها، وهنا لا يكتفي أبو زكريا بإيراد القاعدة فحسب بل يمثل لها بما مثل به ابن جني ومن بعده السيوطي[[38]](#endnote-39).

غير أنّ أبا زكريا في اعتماده على هذه الكتب لم يكن ناقلا فحسب في كل الحالات، وإنما كانت شخصيته واضحة في جوانب منها: إعادة الصياغة أو ترك الإيجاز إلى مضاعفة التمثيل.

* ففي كلامه عن العلة يميل إلى ما مال إليه السيوطي في إيراد المشهور منها وهو أربع وعشرون علة غير أنه يصوغ لبعضها تعريفات لعلها أوضح وأدق مما أورده السيوطي من ذلك تعريفه للعلة الثالثة والعشرين وهي علة تضاد، يقول فيها: " علة تضادّ كمنع إلغاء الفعل القلبي عند تأكيده للمضادة بين الإلغاء والاعتناء"[[39]](#endnote-40). أما السيوطي فيقول: " علة تضاد مثل قولهم في الأفعال التي يجوز إلغاؤها متى تقدمت وأكدت بالمصدر أو بضميره لم تُلغ؛ لما بين التأكيد والإلغاء من التضاد."[[40]](#endnote-41)

والفرق واضح بين التعريفين، فتعريف السيوطي موجز فيه ثقل، أما تعريف أبي زكريا فواضح سلس غني عن البيان.

* أما في العلة الرابعة والعشرين فيظهر دور أبي زكريا في أنه أعاد صياغتها صياغة تقربها من ذهن المتعلم، يقول فيها السيوطي: "قد رأيتها مذكورة في كتب المحققين كابن الخشاب البغدادي حاكيا لها عن السلف في نحو الاستدلال على اسمية "كيف" بنفي حرفيتها لأنها مع الاسم كلام، ونفي فعليتها لمجاورتها الفعل بلا فاصل فتحلل عقد شبه خلاف المدعى."[[41]](#endnote-42)

هذا كلام السيوطي، ولا يخفى ما فيه من ثقل التركيب وبُعد المأخذ للمتعلم المبتدئ خاصة.

يعيد أبو زكريا الصياغة فيقول: " علة تحليل: ذكرها ابن الخشاب وغيره وفسروها بــــ" كيف"، حيث حُلَّت شبهة القائل بحرفيتها لموالاتها الفعل وتمام الكلام بها."[[42]](#endnote-43)

وهكذا يتضح أنّ تسمية هذه العلة بالتحليل، لأنّ بها حُلَّت الشبهة ودُفعت، شبهة حرفية "كيف".

ذكرنا أنّ شخصية أبي زكريا متميزة في ما استقاه من المصادر المتوفرة لديه، فهو لا يعيد الصياغة فقط وإنما يترك الإيجاز ويضاعف التمثيل أحيانًا، من ذلك:

* في حديثه عن الاستصحاب كأصل من أصول النحو، يعرفه ثم يورد عددا من الأمثلة لتوضيحه، يقول: "... كبقاء الأسماء على الإعراب والأفعال على البناء... وكأن يقال لا تعمل حروف الجر محذوفة دون عوض، وكذا يقال الأصل في الفعل الدلالة على الحدث والزمان فلا يقبل سلب الحدث عن "كان" الناقصة إلاّ بدليل..."[[43]](#endnote-44)

1. اعتماد الإيجاز مع التركيز:

أبو زكريا ضنين بوقت المتعلمين، فكأننا به في كتابه يستهدف فئة محددة من طلبة العلم، إنّهم أولئك الذين فتحوا أعينهم لأول مرة على علم أصول النحو، فهم يريدون أن يتعرفوا عليه في أوجز وقت ومن أقرب طريق، حتى إذا تمكنوا من الأساس جاز لهم بعد ذلك أن يخوضوا غماره، وأن يسلكوا شعابه. هكذا إذًا كانت السمة الغالبة على أبي زكريا في كتابه، وهذه أمثلة من ذلك:

* مقارنته بين التعليل عند الفقهاء والتعليل عند النحاة بقوله: " وعلل الفقه أمارات فيصحّ تخلفها، وعلل النحو أقرب منها للعلل العقلية؛ فهي غير مدخولة، وحيث لا تظهر العلة فيقال في النحو مسموع، وفي الفقه تعبُّدٌ."[[44]](#endnote-45)

هكذا لخّص أبو زكريا كلام ابن جنّي في الخصائص، والذي استغرق ست صفحات كاملة تحت عنوان " باب ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية؟"[[45]](#endnote-46)

* تناوله للنوع الرابع من القياس، وهو حمل الضدّ على الضدّ، يقول فيه: " والرابع كالجزم بـــ"لن" حملاً على "لم" مع تضادهما استقبالاً ومُضِيًّا."[[46]](#endnote-47)

وتفصيل ذلك أنّ قياس الضدّ على الضدّ يتمثل، من جملة ما يتمثل به، في حمل "لن" على "لم"، وهما متضادَّان، حيث أنّ "لن" لنفي المستقبل، بينما "لم" لنفي الماضي، وقد مثّل الأصوليون للأولى بقول الشاعر[[47]](#endnote-48):

لَنْ يخِبِ الآنَ مِنْ رَجَاءِ جُودِكَ مَنْ حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الحَلَقَهْ[[48]](#endnote-49)

وللثانية بقراءة أحدهم: ﴿ أَلَمْ نَشْرَح لَكَ صَدْرَكَ ﴾ الشرح 1 ، (بفتح الحاء)[[49]](#endnote-50)

* ومن مواطن الإيجاز عند أبي زكريا تعريفه السماع ،وهو أحد أصلين أساسيين من أصول النحو، بقوله: " والمراد به الكلام الذي اتفق على فصاحته، ككلام الله ونبيه – حيث تحقق أنه كلامه - ولم يحتجّ المحققون بالحديث لجواز نقله بالمعنى، أو جواز لحن قائله ممن ليس بفصيح، وكلامِ العرب."[[50]](#endnote-51)

أوجز أبو زكريا في كلامه السابق موضوع السماع، وقد فصل فيه السابقون أيما تفصيل[[51]](#endnote-52)، ثم أثار قضية بارزة من قضايا أصول النحو وهي "مسألة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف"، وقد تناولها العلماء أيضًا بإسهاب خصوصًا عندما أثيرت بين نحاة الأندلس في القرن السابع للهجرة[[52]](#endnote-53).

* ومما أوجزه أيضًا غاية في الإيجاز، حديثه عن مسالك العلة ومنها "النص"، يمثل للنص فيقول: " ومنها النص: كقول العربي: أليس معناه الصحيفةَ؟"[[53]](#endnote-54)

هذا التمثيل الذي مثّل به أبو زكريا هو نهاية لقصة يرويها ابن جني عن الأصمعي، الذي ينقل حوارًا بين أبي عمرو بن العلاء ورجل من اليمن:

يقول أبو عمرو: سمعت رجلاً من اليمن يقول: فلان لغوبٌ جاءته كتابي فاحتقرها.

فقلت له: أتقول: جاءته كتابي!؟

قال: نعم، أليس بصحيفة؟[[54]](#endnote-55)

* ومن مواضع الإيجاز عنده أيضًا، حديثه عن الموقف الذي ينبغي أن يقفه النحوي إزاء القراءة إنْ هي خالفت حكما نحويا ، ففي رأيه أن القراءة إذا تواترت يبطل الطعن فيها، يقول: "فيبطل الطعن في مواضع منه قراءة حمزة لتواترها، كخفض﴿ وَالأَرْحَامِ ﴾ ونصب ﴿ أَوْلاَدِهِمْ ﴾ وتسكين لام ﴿ ثُمَّ ليَقْطَعْ ﴾"[[55]](#endnote-56)

هكذا يورد أبو زكريا هذه النماذج من الآيات القرآنية أمثلة على قراءات متواترة لا يجوز الطعن فيها أوردها موجزة غاية في الإيجاز، مكتفيا بمحل الشاهد من الآية دون الإشارة إلى السورة ولا إلى موضع الآية منها، وهذا ربما أدى غلى شيء من اللبس.

فخفض ﴿ وَالأَرْحَامَ﴾ من قراءة حمزة هي من قوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا اللهَ الذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ ﴾ النساء 1 استدل بها الكوفيون على جواز العطف على الضمير المخفوض[[56]](#endnote-57).

أما قراءة نصب "أَوْلاَدِهِمْ" من قوله تعالى:﴿ وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ المشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلاَدِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾ الأنعام 137 فهي لعبد الله بن عامر وليس لحمزة بن حبيب الزيات وهي هكذا: ﴿ وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ المشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلاَدَهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ استدلَّ بها الكوفيون على جواز الفصل بين المتضايفين مطلقا.[[57]](#endnote-58)

أما " لِيَقْطَعْ" بتسكين لام الأمر، فهي قراءة حمزة بن حبيب الزيات من قوله تعالى:﴿ مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَّنصُرَهُ اللهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ﴾ الحج 15 يَستدل بها بعضهم على جواز تسكين لام الأمر بعد "ثم"[[58]](#endnote-59).

1. اختيارات أبي زكريا:

لم يكن كتاب "ارتقاء السيادة" باكورة التأليف في علم أصول النحو، وإنما تأليفه وقت ازدهار هذا العلم، بحيث فصّل فيه العلماء وكانت لهم في ذلك آراء وكانت بينهم اختلافات. وليس من منهج أبي زكريا أن يعرض هذه الاختلافات برمتها، فهذا لا يخدم طالب العلم المبتدئ، ولذلك تراه يختار بعضًا منها بناءً على ما شاع وتأكد، من ذلك:

* تناوله مسألة وضع اللغة والتساؤلات المطروحة في ذلك، ومنها: هل وضعت اللغة في وقت واحد أم متلاحقة؟ بمعنى: هل كانت مواد المعجم اللغوي لكل لسان متكاملة من البداية أم أنّ اللغة متنامية؟

يذهب أبو زكريا مذهب أن اللغة متلاحقة على مرّ العصور، وهذا الذي رآه الكثير من العلماء.[[59]](#endnote-60)

* في أنواع النقل والتي منها المتواتر والآحاد والإرسال والجهالة.

يذهب أبو زكريا إلى رفض الرواية إن كان فيها إرسال أو جهالة، ما لم تصدر عن راوٍ لا يُتهم في إرساله أم جهالته؛ لكونه ثقة أو حجة. يقول: " ولا يقبل المرْسَل ولا المجهول إلاّ ممن لا يتهم في إرساله ومجهوله."[[60]](#endnote-61)

يفهم من هذا أنه إن كان هناك اتفاق على رفض الرواية، إن كان فيها إرسال أو جهالة، فهناك خلاف في قبولها إن صدرت عن علماء لا يشك في روايتهم، فسيبويه مثلاً، كثيرًا ما كانت رواياته مرسلة أو فيها مجاهيل، فحسبه أن يقول:"سمعت من أثق به" أو حدّثني من لا أتهم".[[61]](#endnote-62) فأبو زكريا لا يرفض هذه الرواية إن صدرت ممن يوثق بروايتهم كيفما كانت.

* من اختياراته أيضًا قوله بالإجماع عند النحاة، يقول: " واعتبر كثير الإجماع من الأمور اللغوية، فخرْقه ممنوع." ثم يستدل بقول ابن الخشاب: " لكن مخالفة المتقدمين لا تجوز."[[62]](#endnote-63)

هكذا إذًا جرى أبو زكريا مجرى الذين ذهبوا إلى أن المتقدمين إن أجمعوا على شيء، فإنّ مخالفتهم لا تجوز، على الرغم من أنّ الإجماع في حدّ ذاته مختلف فيه وفي حجيته سواء أكان إجماعًا بين النحاة أو الرواة أو العرب.[[63]](#endnote-64)

* ومن اختياراته جواز التعليل بعلتين لحكم واحد.

فالمسألة خلافية، فمن قائل إنّ ذلك لا يجوز؛ لأنّ العلّة النحوية مشبهة بالعلة العقلية، والعلة العقلية لا تثبت إلاّ بعلّة واحدة[[64]](#endnote-65)، رأي آخر يرى بأن لا مانع من التعليل بعلتين أو اكثر، وهذا ترجيح أبي زكريا، ومثاله قولك "مُسْلِمِيَّ"، وأصلها "مُسْلِمُوي"، قلبت فيه الواو ياءً وأدغمت في ياء المتكلم، تعليل ذلك بعلتين:

أولاهما: اجتماع الواو مع الياء يستدعي قلب الواو ياءً، طبقًا لقواعد الإعلال، ثم إدغامها في ياء المتكلم.

ثانيتهما: أنّ الحرف السابق لياء المتكلم يجب أن يكون مكسورًا دائمَا، ولا يتأتى كسْرٌ ثم واوٌ، بل لا بد من قلب الواو ياءً ثم إدغامها ليستقيم الأمر.[[65]](#endnote-66)

1. اقتباساته:

استفاد أبو زكريا من علم من سبقه واقتبس من كلام الخليل وسيبويه وابن جني وابن الأنباري والسيوطي الشيء الكثير، غير أنه يمكن تقسيم هذه الاقتباسات إلى صنفين: اقتباسات غير معزوة إلى أصحابها، وأخرى معزوة مع المناقشة.

1. الاقتباسات غير المعزوة إلى أصحابها: وهي الغالبة على الكتاب باعتبارها من أساسيات علم أصول النحو وبديهياته، وهذه أمثلة منها على سبيل المثال لا الحصر:

* في تعريف النحو: "انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وتثنية وجمع وغير ذلك؛ ليلتحق من ليس من أهل العربية بهم"[[66]](#endnote-67)
* في علامات العجمة يقول: " وتعرف العجمة في المستعملات في العربية بنقل الأئمة، ومخالفة أوزان الأسماء العربية كأَبْرَيْسَمُ، ونون مع راءٍ أوّلاً كنَرْجِس، وزاي بعد دال في آخره كمُهَنْدِز..."[[67]](#endnote-68)
* في أقسام المسموع يقول: "ينقسم المسموع إلى مقيس وإلى شاذ، وكل منهما أربعة أقسام: مطّردٌ قياسًا واستعمالاً، ومطّردٌ في القياس شاذٌّ في الاستعمال، ومطردٌ استعمالاً لا قياسا، وشاذٌّ فيهما..."[[68]](#endnote-69)
* في تعريف الإجماع، وهو إجماع أهل البلدين ما لم يخالف نصًّا أو قياسًا[[69]](#endnote-70)
* في تعريف القياس، وهو حمل غير منقول على منقول في معناه[[70]](#endnote-71)
* في أقسام العلة، وتنقسم إلى علل تعليمية وعلل قياسية وعلل جدلية[[71]](#endnote-72)

1. الاقتباسات المعزوة إلى أصحابها: عندما يعزو أبو زكريا بعض النقول إلى أصحابها، فهو إما أن يكتفي بالنقل دون تحليل ولا مناقشة، أو ينقل ثم يبدي رأيه بعد ذلك.

فأمّا ما نقله نقلاً أمينا دون تعقيب، فمن ذلك:

* كلامه في موضوع الإجماع وعدم جواز مخالفته، يمثل لمن خالف الإجماع، يقول: "كمنع المبرد تقديم خبر ليس مع تجويز أهل البلدين له"[[72]](#endnote-73)

والحقيقة أن المبرد ليس الوحيد الذي منع تقديم خبر ليس، إنما وافقه في ذلك الكوفيون.[[73]](#endnote-74)

* وفي الحديث عن العلل المجوزة، ينقل ما أطلقه ابن جني عليها، يقول أبو زكريا: " قال ابن جني: وهذا الضرب، وإن كان يسمى علة، فهو في الحقيقة سبب."[[74]](#endnote-75)

فعند ابن جني، الموجب علة، والمجوز سبب.

* وفي تأكيد أن العلل في كلام العرب صدرت عن حكمة وروية وقصد، ينقل كلام ابن جني الذي يقول: "وهل يحسن الظنّ لعاقل أنَّ اطراد رفع الفاعل- مثلا – وقع منهم على غير رويّة؟"[[75]](#endnote-76) وفي المسألة نفسها ينقل كلام سيبويه الذي يقول: " وليس شيء مما يضطرون إليه إلاّ وهم يحاولون به وجهًا"[[76]](#endnote-77)

ومن اقتباساته المعزوة إلى أصحابها لكن مع تعليق ومناقشة:

* في حديثه عن الدور في العلة[[77]](#endnote-78)يمثل له بمثالين ، أحدهما للمبرد ، والآخر لسيبويه، فأما الذي للمبرد فتعليله سكون الفعل بدفع توالي أربع حركات، وعلة تحريك الضمير بسكون الفعل قبله. وأما سيبويه فمثاله تعليل جر معمول اسم الفاعل، نحو: "المقيمي الصلاةِ"، ونصب معمول الصفة المشبهة، نحو:"الحسن الوجهِ"، بحمل كل منهما على الآخر[[78]](#endnote-79).

يقارن أبو زكريا بين المثالين، مثالِ المبرد، ومثال سيبويه، ويذهب إلى أنَّ مسألة المبرد ضعيفة، فالشيء- في رأيه - لا يكون علّة لنفسه، فكيف يكون علّة لعلّته؟.[[79]](#endnote-80)

* وفي عرضه لأنواع العلل ، ومنها "علة التحليل" التي استعصت على الشرح عند بعضهم، ينقل أبو زكريا شرح أبي حيان لها، فيقول: " وتفسير أبي حيَّان لها بــــ"قُسِيّ" جمع قَوْس، على فُعُول كفُرُوخ، ثم قلبت عينه لِلاَمِه، وصار إلى "قِسِيٍّ"، بعيد."[[80]](#endnote-81)

يرى أبو زكريا هذا التفسير بعيدا وليس فيه معنى التحليل، وأبو حيّان في ذلك مخالف لمن تقدمه من المفسرين.

آراؤه:

لا نبالغ إذا قلنا أن ليس لأبي زكريا الجزائري آراء في مصنفه، فالكتاب كما أسلفنا تعليمي، غايته تقديم علم أصول النحو لمن يرومه بأوجز عبارة وأقصر سبيل ، فضمنه أدقّ التعريفات وأشهر المسائل في هذا الفن، ولذلك لم يكن المجال مجال التفصيل في الآراء المختلفة وترجيح بعضها دون الآخر، لكن ذلك لم يمنع أبا زكريا من أن يكون له رأي مستقل في بعض المسائل يخالف به من سبقه، من ذلك:

* ما جاء في مسألة التعارض والترجيح، يذهب إلى أنه إذا تعارض أصلان رُجِع للأبعد أو للأقرب، كـــ"مُذْ" إذا لقيه ساكن رُدَّ لأصله البعيد وهو "مُنْذُ" (برفع الذال)، فيُقال: "مُذُ اليوم" اعتبارًا بأصله البعيد "مُنْذُ"، لا بالكسر، اعتبارًا بأصله القريب "مُذْ" (بسكون الذال)[[81]](#endnote-82)

هذا هو رأي أبي زكريا، أما ابن جني فيرى خلاف ذلك فالأصل الأقرب عنده "مُنْذُ"، والأبعد "مُذْ"، وما حرّكت الذال في "مُذْ" إلاّ اعتمادًا على الأصل الأقرب "مُنْذُ"، حيث اجتمع للذال ساكنان، سكون النون وسكون ما بعد الذال، فجاءت " مُذُ اليوم".[[82]](#endnote-83)

شواهد الكتاب:

كلمة أخيرة نقولها عن شواهد أبي زكريا الجزائري في مصنفه.

حفل الكتاب بكل أنواع الشواهد التي يستدل بها عادة في كتب النحو، ففيه الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة والحكم والأمثال والأشعار.

استشهد أبو زكريا في كتابه بسبع عشرة آية قرآنية، وبثلاثة أحاديث نبوية شريفة، وبثمانٍ من الأمثال والحكم، وبعشرين شاهدًا شعريًّا. ولنا في كل منها ملاحظات.

الآيات القرآنية:[[83]](#endnote-84)

* يورد أبو زكريا منها محل الشاهد فقط، ولو كلمة.
* لا يشير إلى السورة و لا إلى موضع الآية منها ( إلاّ ما أضافه المحقق )
* يحدد صاحب القراءة إذا كانت القراءة شاهدًا في حدّ ذاتها.

الأحاديث النبوية الشريفة:[[84]](#endnote-85)

* قليلة نادرة
* تنسب إلى الرسول صراحة ، وليس كما كان عليه الأمر عند بعض المتقدمين من النحاة.
* ليس هناك عناية بالراوي ولا بدرجة الحديث صِحّةً أو ضعفا أو غير ذلك.

الأمثال والحكم:[[85]](#endnote-86)

أغلبها مما جاء في كتب الأقدمين.

الأشعار:[[86]](#endnote-87)

* أغلبها غير معزوّ، على الرغم من أنه منسوب إلى صاحبه في المصدر الأصل.
* كثيرًا ما يفضل إيراد أشطر أو أنصاف أبيات بدلاً من البيت كاملاً.
* شواهده من مشاهير الشواهد النحوية، حفلت بها كتب المتقدمين ناهيك عن التأخرين

1. - هذا ما ذهب إليه محقق كتاب ارتقاء السيادة ، ينظر:

   ارتقاء السيادة في علم أصول النحو للشيخ أبي زكريا يحي بن محمد الشاوي المغربي الجزائري ، تحقيق: عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي ، دار سعد الدين، دمشق، ط2، 1431هــ/ 2010م ، ص 10 [↑](#endnote-ref-2)
2. - اللافت للنظر أن نسب الشيخ قيل فيه " النايلي الشاوي" وهما قبيلتان معروفتان في الجزائر، ولا يجمعهما أصل مشترك، والظاهر أن الشيخ نايلي نسبا وشاوي ولادة ومنشأً .ينظر:

   فهرس الفهارس و الأثبات ، ومعجم المعاجم و المشيخات والمسلسلات ، لعبد الحي الكتاني (1382 ) تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1982 . 2 / 1132 [↑](#endnote-ref-3)
3. - خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد أمين فضل الله المحبي الحموي (1111ه) دار صادر بيروت،(د.ت)، 4 / 486 [↑](#endnote-ref-4)
4. - قال عنها ياقوت الحموي: " مدينة في آخر افريقية بينها وبين "تنس" أربعة أيام وهي مدينة رومية قديمة. ينظر:

   معجم البلدان، ياقوت الحموي (626ه) دار صادر، بيروت، ط2 ، 1995م ، 5 / 196 [↑](#endnote-ref-5)
5. - خلاصة الأثر ، محمد أمين المحبي ، 4 / 486 [↑](#endnote-ref-6)
6. - شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ، محمد محمد مخلوف (1360ه)، علق عليه: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، لبنان ، ط1، 1424ه / 2003 ، 1 / 458 [↑](#endnote-ref-7)
7. - هو من كبار علماء الترك في عصره ، ينظر ترجمته في: خلاصة الأثر ، محمد أمين المحبي ، 4 / 477 ، 478 [↑](#endnote-ref-8)
8. - خلاصة الأثر ، محمد أمين المحبي ، 4 / 487 [↑](#endnote-ref-9)
9. - خلاصة الأثر ، محمد أمين المحبي، 4 / 488 ، و شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ، محمد محمد مخلوف، 1 / 458 [↑](#endnote-ref-10)
10. - خلاصة الأثر ، محمد أمين المحبي، 4 / 487 [↑](#endnote-ref-11)
11. - شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ، محمد محمد مخلوف، 1 / 458 [↑](#endnote-ref-12)
12. - خلاصة الأثر ، محمد أمين المحبي، 4 / 488 [↑](#endnote-ref-13)
13. -الأعلام، لخير الدين بن محمود الزركلي الدمشقي(1396ه)،دار العلم للملايين، بيروت ، ط15 ، 1423ه / 2002م، 8 / 169 [↑](#endnote-ref-14)
14. - المصدر نفسه ،8 / 169 [↑](#endnote-ref-15)
15. - معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة (1408ه)، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، 13 / 227 [↑](#endnote-ref-16)
16. - ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي، للشيخ يحي بن محمد أبي زكريا الشاوي المغربي الجزائري (1096هـ ) تحقيق: عبد الرزاق السعدي، دار سعد الدين، دمشق، ط2، 1431هـ/2010م، ص 60. [↑](#endnote-ref-17)
17. - ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي، للشيخ أبي زكريا الجزائري (1096هـ ) تحقيق: عبد الرزاق السعدي، ص 61 [↑](#endnote-ref-18)
18. - هو الخليفة العثماني محمد الرابع بن إبراهيم خان ( 1642م / 1693م) ، آلت إليه الخلافة عام 1648م، بعد السلطان إبراهيم الأول، لكنه لم يباشر مهامه بالفعل إلاّ بعد أن بلغ من العمر ستًّأ وعشرين سنة، استطاع عندها أن يواصل الفتوحات في أوربا الشرقية ويعيد للدولة هيبتها ، لكن جاء الوقت الذي توقفت فيه الفتوحات، وتعاظم نفوذ الجيش وخلعوه عن الخلافة عام 1687م. ينظر في ترجمته:

    تاريخ الدولة العلية العثمانية، لمحمد فريد بك (1338هـ)، تحقيق: إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، ط1، 1401هـ / 1981م ، ص 289 وما بعدها(بتصرف) [↑](#endnote-ref-19)
19. - ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي، للشيخ أبي زكريا الجزائري (1096هـ ) تحقيق: عبد الرزاق السعدي، ص 63 [↑](#endnote-ref-20)
20. - هو الفقيه الحنفي واللغوي لطفي رياض زاده (1667م) ألف للسلطان كتابين أحدهما في أغلاط اللغويين والآخر في أسماء الكتب . ينظر في

    ترجمته: الأعلام، لخير الدين بن محمود الزركلي الدمشقي(1396ه)،دار العلم للملايين، بيروت ، ط15 ، 1423ه / 2002م 4/60 [↑](#endnote-ref-21)
21. - هو الشيخ أحمد بن لطف الله تركي من الأفاضل، مجاور، مات بمكة، كانت له وجاهة عند السلطان، له تآليف بالعربية في التاريخ. ينظر:

    الأعلام، للزركلي ، 1 / 191 ، 192 . [↑](#endnote-ref-22)
22. - خلاصة الأثر ، محمد أمين المحبي، 4 / 488 [↑](#endnote-ref-23)
23. - ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي، للشيخ أبي زكريا الجزائري (1096هـ ) تحقيق: عبد الرزاق السعدي، ص 60 ، 61 [↑](#endnote-ref-24)
24. - نفسه، 60 [↑](#endnote-ref-25)
25. - نفسه، 60 [↑](#endnote-ref-26)
26. - الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو ، أبو البركات الأنباري، تحقيق : سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية ،1397ه / 1977م ، ص 80 [↑](#endnote-ref-27)
27. - ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي، للشيخ أبي زكريا الجزائري (1096هـ ) تحقيق: عبد الرزاق السعدي، ص 61 [↑](#endnote-ref-28)
28. - الاقتراح في أصول النحو وجدله، لجلال الدين السيوطي (911ه)، تحقيق: محمود فجال، دار القلم، دمشق، ط1، 1409ه / 1989، ص 16 [↑](#endnote-ref-29)
29. - خلاصة الأثر ، محمد أمين المحبي، 4 / 488 [↑](#endnote-ref-30)
30. - منها عدم الاحتفاء بالعزو، والبعد عن التفصيل في أغلب الأحيان وغير ذلك. [↑](#endnote-ref-31)
31. - الاقتراح في أصول النحو وجدله، لجلال الدين السيوطي (911ه)، تحقيق: محمود فجال، ص21 [↑](#endnote-ref-32)
32. - ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي، للشيخ أبي زكريا الجزائري (1096هـ ) تحقيق: عبد الرزاق السعدي، ص 66 [↑](#endnote-ref-33)
33. - الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو ، أبو البركات الأنباري، تحقيق : سعيد الأفغاني، ص 80 [↑](#endnote-ref-34)
34. - ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي، للشيخ أبي زكريا الجزائري (1096هـ ) تحقيق: عبد الرزاق السعدي، ص66 [↑](#endnote-ref-35)
35. - الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، 1952م، 1 / 34 [↑](#endnote-ref-36)
36. - ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي، للشيخ أبي زكريا الجزائري (1096هـ ) تحقيق: عبد الرزاق السعدي،ص 79، 80 [↑](#endnote-ref-37)
37. - ينظر:

    الاقتراح في أصول النحو وجدله، لجلال الدين السيوطي (911ه)، تحقيق: محمود فجال، ص91

    والمزهر في علوم اللغة وأنواعها ، لجلال الدين السيوطي(911هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ/ 1998م ، 1/ 167 [↑](#endnote-ref-38)
38. - ينظر: الخصائص، ابن جني ، 1 / 116 . والاقتراح، للسيوطي، ص 189 [↑](#endnote-ref-39)
39. - ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي، للشيخ أبي زكريا الجزائري (1096هـ ) تحقيق: عبد الرزاق السعدي، ص 106 [↑](#endnote-ref-40)
40. الاقتراح ص 236 ، 237 [↑](#endnote-ref-41)
41. - الاقتراح في أصول النحو وجدله، لجلال الدين السيوطي (911ه)، تحقيق: محمود فجال، ص 237 [↑](#endnote-ref-42)
42. - ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي، للشيخ أبي زكريا الجزائري (1096هـ ) تحقيق: عبد الرزاق السعدي،ص 106 [↑](#endnote-ref-43)
43. - نفسه، ص 137 [↑](#endnote-ref-44)
44. - نفسه،ص 103 [↑](#endnote-ref-45)
45. - ينظر: الخصائص، ابن جني ، 1/ 49 وما بعدها [↑](#endnote-ref-46)
46. - نفسه،ص 101 [↑](#endnote-ref-47)
47. - البيت لأعرابي يمدح الحسين بن علي / المغني،ص 375 [↑](#endnote-ref-48)
48. - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985، ص 375 ، 916 [↑](#endnote-ref-49)
49. - المصدر نفسه، ص 365 ، 842 ، 916 [↑](#endnote-ref-50)
50. - ارتقاء السيادة لأبي زكريا الجزائري (1096هـ)، تحقيق: عبد الرزاق السعدي، ص 79 [↑](#endnote-ref-51)
51. - ينظر:

    - الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار،ص 98 وما بعدها

    - الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو، لابن الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، ص 81 وما بعدها.

    - الاقتراح في أصول النحو وجدله، للسيوطي، تحقيق: محمود الفجال، ص 65 وما بعدها [↑](#endnote-ref-52)
52. - ينظر: الاقتراح في أصول النحو وجدله، للسيوطي، تحقيق: محمود الفجال، ص 74 وما بعدها [↑](#endnote-ref-53)
53. - ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي، للشيخ أبي زكريا الجزائري (1096هـ ) تحقيق: عبد الرزاق السعدي، ص 116 [↑](#endnote-ref-54)
54. - الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، 1/ 250 [↑](#endnote-ref-55)
55. - ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي، للشيخ أبي زكريا الجزائري (1096هـ ) تحقيق: عبد الرزاق السعدي، ص 81 [↑](#endnote-ref-56)
56. - الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الأنباري، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ، ط1، 1424ه / 2003م ، 2/ 379 [↑](#endnote-ref-57)
57. - المصدر نفسه، 2/ 349 [↑](#endnote-ref-58)
58. - الاقتراح في أصول النحو وجدله، للسيوطي، ص 70 [↑](#endnote-ref-59)
59. - ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي، للشيخ أبي زكريا الجزائري (1096هـ ) تحقيق: عبد الرزاق السعدي، ص 67 [↑](#endnote-ref-60)
60. - نفسه، ص 86 [↑](#endnote-ref-61)
61. - ينظر الكتاب لسيبويه ، على سبيل المثال: 1/ 230، 279 و 3/ 152 ، 465 [↑](#endnote-ref-62)
62. - ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي، للشيخ أبي زكريا الجزائري (1096هـ ) تحقيق: عبد الرزاق السعدي، ص 88 [↑](#endnote-ref-63)
63. - ينظر: أصول النحو العربي محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2002م ، ص 79 وما بعدها. [↑](#endnote-ref-64)
64. - الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو ، أبو البركات الأنباري، تحقيق : سعيد الأفغاني، ص 117 [↑](#endnote-ref-65)
65. - الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، 1/ 175 [↑](#endnote-ref-66)
66. - ارتقاء السيادة، لأبي زكريا الجزائري، ص 66 . و الخصائص ،لابن جني ، 1/ 35 [↑](#endnote-ref-67)
67. ارتقاء السيادة، لأبي زكريا الجزائري، ص 77. و المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم لأبي منصور الجواليقي(540ه)، تحقيق:ف.عبد الرحيم، دار القلم، دمشق، ط1، 1410ه / 1990م ، ص 100 [↑](#endnote-ref-68)
68. - ارتقاء السيادة، لأبي زكريا الجزائري، ص 82 ، والخصائص لابن جني، 1/ 98 وما بعدها، و الاقتراح للسيوطي، ص 96 . [↑](#endnote-ref-69)
69. - ارتقاء السيادة، لأبي زكريا الجزائري، ص 87 ، والخصائص لابن جني، 1/ 190 وما بعدها، و الاقتراح للسيوطي، ص 157 . [↑](#endnote-ref-70)
70. - ارتقاء السيادة، لأبي زكريا الجزائري، ص 94 ، و الاقتراح للسيوطي، ص 175 . [↑](#endnote-ref-71)
71. - ارتقاء السيادة، لأبي زكريا الجزائري، ص 115 ، الإيضاح في علل النحو، أبو إسحق الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، ط7 ، 2011 ، ص 64 [↑](#endnote-ref-72)
72. - ارتقاء السيادة، لأبي زكريا الجزائري، ص 87 [↑](#endnote-ref-73)
73. - الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ابن الأنباري، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد، 1/ 130 [↑](#endnote-ref-74)
74. - ارتقاء السيادة، لأبي زكريا الجزائري، ص 107 ، والخصائص لابن جني، 1/ 165 . [↑](#endnote-ref-75)
75. - ارتقاء السيادة، لأبي زكريا الجزائري، ص 103 ، والخصائص لابن جني، 1/ 239. [↑](#endnote-ref-76)
76. - الكتاب ، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، 1/ 32 [↑](#endnote-ref-77)
77. - الدور في العلة يعني (المفصل في الصرف...) [↑](#endnote-ref-78)
78. - الكتاب لسيبويه، تحقيق: محمد عبد السلام هارون، 1/ 194، 195. و الخصائص لابن جني، 1/ 184 [↑](#endnote-ref-79)
79. - ارتقاء السيادة، لأبي زكريا الجزائري(1096هـ)، تحقيق: عبد الرزاق السعدي، ص 113 [↑](#endnote-ref-80)
80. - نفسه، ص 107 [↑](#endnote-ref-81)
81. - نفسه، 148، 149 [↑](#endnote-ref-82)
82. - ينظر: الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، 2/ 344، 345 [↑](#endnote-ref-83)
83. - ارتقاء السيادة، لأبي زكريا الجزائري(1096هـ)، تحقيق: عبد الرزاق السعدي، على سبيل المثال الصفحات: 67 ، 80، 81 ،137 [↑](#endnote-ref-84)
84. - نفسه،على سبيل المثال الصفحات: 75 ، 117 [↑](#endnote-ref-85)
85. - نفسه، على سبيل المثال الصفحات: 110 ، 116، 142 [↑](#endnote-ref-86)
86. - نفسه على سبيل المثال الصفحات: 73، 100، 101

    المصادر والمراجع:

    * الأعلام، لخير الدين بن محمود الزركلي الدمشقي(1396ه)،دار العلم للملايين، بيروت ، ط15 ، 1423ه / 2002م
    * الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو ، أبو البركات الأنباري، تحقيق : سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية ،1397ه / 1977م
    * الاقتراح في أصول النحو وجدله، لجلال الدين السيوطي (911ه)، تحقيق: محمود فجال، دار القلم، دمشق، ط1، 1409ه / 1989
    * أصول النحو العربي محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2002م
    * الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الأنباري، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ، ط1، 1424ه / 2003م
    * الإيضاح في علل النحو، أبو إسحق الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، ط7 ، 2011
    * شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ، محمد محمد مخلوف (1360ه)، علق عليه: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، لبنان ، ط1، 1424ه / 2003
    * خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد أمين فضل الله المحبي الحموي (1111ه) دار صادر بيروت.
    * معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة (1408ه)، دار إحياء التراث العربي ، بيروت
    * معجم البلدان، ياقوت الحموي (626ه) دار صادر، بيروت، ط2 ، 1995م
    * تاريخ الدولة العثمانية، محمد فريد بك (1338ه) ، تحقيق: إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، ط1 ، 1401ه / 1981م

    مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985

    الكتاب ، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408ه/ 1988م

    * الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس (395ه) ، الناشر:محمد علي بيضون،بيروت، ط1، 1418ه/ 1997م

    الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، 1952م

    * المرتجل لابن الخشاب (567ه)، تحقيق: علي حيدر، طبع في دمشق 1392ه / 1972م
    * المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، لجلال الدين السيوطي(911هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ/ 1998م
    * المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم لأبي منصور الجواليقي(540ه)، تحقيق:ف.عبد الرحيم، دار القلم، دمشق، ط1، 1410ه / 1990م
    * فهرس الفهارس والأثبات ، ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات ، لمحمد عبد الحي بن عبد الكبير بن محمد الحسني الإدريسي، المعروف بعبد الحي الكتاني (1382 ) تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1982 .

    [↑](#endnote-ref-87)